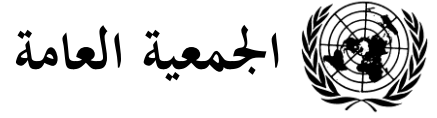


Distr.: General
3 March 2020
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والثلاثون
4-15 أيار/مايو 2020

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان 21/16*

ملاوي

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-03326(A)



* 2 0 0 3 3 2 6 *

المحتويات

الصفحة

3	مقدمة
3	عملية تجميع التقرير
3	تنفيذ توصيات عام 2015 ومعلومات عامة مستجدّة بشأن حقوق الإنسان منذ عام 2015
4	التطورات السياسية
4	الإطار الدستوري والتشريعي
4	إطار السياسات
5	الحقوق المدنية والسياسية
7	حقوق الطفل
9	المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة
10	حقوق الفئات الضعيفة
13	الصناعات الاستخراجية وحقوق الإنسان
14	حقوق الإنسان ومؤسسات الحوكمة
17	الوصول إلى العدالة
17	الحقوق الاجتماعية الاقتصادية
23	التحديات التي تواجه تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والدعم التقني اللازم

مقدمة

- 1- خضعت ملاوي للدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في عام 2015. وفي نهاية العملية، قُدمت توصيات إلى ملاوي. وتعلقت التوصيات التي قبلتها بالمجالات التالية: الحقوق المدنية والسياسية؛ وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين؛ وحقوق الطفل؛ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وحقوق الفئات الضعيفة؛ والصناعات الاستخراجية وحقوق الإنسان؛ وحقوق الإنسان ومؤسسات الحكومة.
- 2- ويعكف قسم حقوق الإنسان في وزارة العدل والشؤون الدستورية على تنسيق تنفيذ التوصيات من خلال فرقة العمل الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل. وتعرض الدورة الثالثة لملاوي الإنجازات التي تحققت في تنفيذ التوصيات، فضلاً عن معلومات مستجدة بشأن الحالة العامة لحقوق الإنسان في ملاوي في الفترة بين عامي 2015 و2020.
- 3- وقد أعدت هذا التقرير الوطني فرقة العمل الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل برئاسة وزارة العدل والشؤون الدستورية. وتضم فرقة العمل وزارات وإدارات ووكالات حكومية، ومؤسسات حوكمة، ومنظمات من المجتمع المدني. والقائمة الكاملة بأعضاء فرقة العمل مرفقة طيه بوصفها **المرفق 1**.

عملية تجميع التقرير

- 4- أجرت وزارة العدل والشؤون الدستورية مشاورات وعملية جمع بيانات في المناطق الأربع للبلد. وأجرت المشاورات في مقاطعات مختارة (ثلاث مقاطعات في المنطقة الشمالية، وثلاث في المنطقة الوسطى، وثلاث في المنطقة الشرقية، وأربع في المنطقة الجنوبية). وتُوجت كل عملية تشاور إقليمية بعقد دورة عمل تشاورية إقليمية. ونتيجة لذلك، عُقدت أربع حلقات عمل إقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، دأب قسم حقوق الإنسان في وزارة العدل والشؤون الدستورية على عقد دورات عمل دورية لفرقة العمل المعنية بالاستعراض الدوري الشامل منذ عام 2015. واستُخدمت تلك الدورات لتحديث تنفيذ توصيات عام 2015 وكذلك التحضير لتقرير عام 2020. وقمنا أيضاً بتعميم استبيانات على مختلف أصحاب المصلحة للحصول على آرائهم بشأن تقرير عام 2020.

تنفيذ توصيات عام 2015 ومعلومات عامة مستجدة بشأن حقوق الإنسان منذ عام 2015

- 5- يرد طيه **المرفق 2** الذي يبين حالة تنفيذ توصيات عام 2015. وتبين الحالة التوصيات التي نُفذت، والتوصيات التي نُفذت جزئياً، والتوصيات التي لم تنفذ بعد. ولقد جرى تقييم حالة التنفيذ تحت إرشاد فرقة العمل الوطنية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة في مجال الحقوق.
- 6- ونشير إلى الوثيقة الأساسية الموحدة لملاوي التي تقدم حالة المشهد التاريخي والدستوري والديمقراطي لملاوي.

التطورات السياسية

7- في 21 أيار/مايو 2019، أجرت ملاوي انتخاباتها العامة الثلاثية الثانية، حيث انتخبت الرئيس وأعضاء البرلمان وأعضاء مجالس الحكم المحلي. وأُعلن فوز البروفيسور آرثر بيتر موثاريكا بالانتخابات. كما انتخب البرلمان امرأة رئيسةً له للمرة الأولى في تاريخ ملاوي.

الإطار الدستوري والتشريعي

8- منذ عام 2015، سنّت ملاوي تشريعات رئيسية ذات صلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وعدّلتها على النحو التالي:

(أ) التعديل الدستوري لرفع سن الطفل من 16 إلى 18 سنة، عام 2017؛

(ب) قانون الحصول على المعلومات، عام 2017؛

(ج) قانون (الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارته)، عام 2018؛

(د) قانون الاتجار بالأشخاص، عام 2015؛

(هـ) قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية، عام 2015؛

(و) قانون لجنة التخطيط الوطني، عام 2017؛

(ز) قانون المعاملات الإلكترونية والأمن السيبراني، عام 2016؛

(ح) قانون تعديل المحاكم، عام 2016؛

(ط) قانون الأراضي، عام 2016؛

(ي) قانون الأراضي العرفية، لعام 2016؛

(ك) قانون التخطيط العمراني، عام 2016؛

(ل) قانون مسح الأراضي، عام 2016؛

(م) قانون الأحزاب السياسية، عام 2018؛

(ن) قانون دائرة الاستخبارات الوطنية، عام 2018؛

(س) قانون تعديل نظام الجنسية، عام 2019؛

(ع) قانون المناجم والمعادن، عام 2019؛

(ف) قانون اللجنة الوطنية للطفل، عام 2019.

إطار السياسات

9- لقد اعتُمدت خطط العمل التالية المتعلقة بالسياسات وحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) السياسة الثقافية الوطنية، عام 2015؛

(ب) خطة تنفيذ ورصد قانون المساواة بين الجنسين، (2016-2020)؛

(ج) السياسة الوطنية للغابات، عام 2016؛

- (د) السياسة الوطنية للزراعة، عام 2016؛
- (هـ) الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي، عام 2018؛
- (و) السياسة الوطنية لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، عام 2016؛
- (ز) استراتيجية ملاوي للنمو والتنمية، (2017-2022)؛
- (ح) خطة العمل الوطنية بشأن الأشخاص المصابين بالتهق، (2018-2020)؛
- (ط) دليل المحققين والمدعين العامين والقضاة بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المصابين بالتهق؛
- (ي) السياسة الوطنية للسلام، عام 2017؛
- (ك) التعجيل بالحكم المحلي الشامل للجميع والديمقراطية التشاركية من أجل التنمية الاقتصادية الاجتماعية الفعالة، (2017-2023)؛
- (ل) استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة، عام 2017؛
- (م) خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، (2017-2022)؛
- (ن) السياسة الوطنية المتعددة القطاعات بشأن التغذية، (2018-2022)؛
- (س) الخطة الاستراتيجية الثانية لقطاع الصحة، (2017-2022)؛
- (ع) السياسة الوطنية للصحة، (2018-2030)؛
- (ف) الاستراتيجية الوطنية للمراهقات والشابات، (2018-2022)؛
- (ص) الاستراتيجية الوطنية لإنهاء زواج الأطفال، (2018-2022)؛
- (ق) السياسة الوطنية لكبار السن، عام 2016؛
- (ر) الاستراتيجية الوطنية بشأن التعليم الشامل للجميع، (2016-2020)؛
- (ش) السياسة الوطنية لإصلاحات القطاع العام، (2018-2022)؛
- (ت) سياسة إدارة الخدمة العامة، (2018-2022)؛
- (ث) خطة العمل الوطنية بشأن عمل الأطفال، (2019-2025)؛
- (خ) السياسة الوطنية للتوظيف والعمالة، عام 2018؛
- (ذ) السياسة الوطنية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، (2017-2023).

10- وفيما يلي معلومات مستجدة عن حالة حقوق الإنسان في ملاوي منذ عام 2015، مقسمة إلى مجالات مواضيعية.

الحقوق المدنية والسياسية

الحصول على المعلومات

11- صدر قانون الحصول على المعلومات في كانون الأول/ديسمبر 2016. ومن شأن سنّ هذا القانون أن يحسّن الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات. ولقد قامت لجنة ملاوي لحقوق الإنسان

حتى الآن بتوجيه وتدريب أصحاب المصلحة، بما فيهم وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديون ومدبرو ورؤساء الإدارات في الخدمة المدنية. فضلاً عن ذلك، ستجري برامج توعية على جميع المنابر الإعلامية ومسحاً لجميع أصحاب المعلومات لأغراض إنشاء قاعدة بيانات شاملة. وعقب تفعيل قاعدة البيانات، سينفذ القانون مع إعلان تاريخ البدء.

12- وعلاوة على ذلك، فإن المعلومات العامة متاحة للملاويين عن طريق محطات الإذاعة. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت الهيئة التنظيمية للإعلام في ملاوي قد منحت تراخيص تشغيل لست عشرة محطة إذاعية خاصة، وإحدى وعشرين محطة إذاعية للمجتمع المحلي، واثنين وعشرين محطة إذاعية للمجموعات ذات الاهتمام المشترك.

حرية التجمع وتكوين الجمعيات

13- يكفل دستور ملاوي وقانون الشرطة حرية التجمع وحق الشعب في التظاهر. وينص قانون الشرطة على إجراءات يتعين على المنظمين والمتظاهرين ووكالات إنفاذ القانون اتباعها أثناء المظاهرات. ولقد شهد عاماً 2017 و2018 عدداً من المظاهرات نظمها منظمات المجتمع المدني وكانت سلمية إلى حد كبير. بيد أن المظاهرات التي جرت بعد انتخابات أيار/مايو 2019 كانت عنيفة. وعلى الرغم من ذلك، تؤكد ملاوي مجدداً التزامها بضمان حرية مواطنيها في التعبير عن أنفسهم، من خلال التجمعات والمظاهرات السلمية. ولكن منظمي تلك المناسبات والمشاركين فيها ملزمون بضمان احترام القانون وحقوق المواطنين والمشاركين الآخرين.

14- ويحمي الإطار الدستوري والتشريعي لملاوي جميع الملاويين حماية كافية، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان. ولا توجد قوانين محددة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. غير أن حكومة ملاوي تؤكد مجدداً التزامها بضمان أن يحظى المدافعون عن حقوق الإنسان بالحماية الكاملة وأن يعملوا في بيئة مواتية. وللأسف، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت عدة حوادث اعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان.

حالة الديمقراطية وإدارة الانتخابات

15- سنت ملاوي في عام 2018 قانون الأحزاب السياسية. وينظم هذا القانون تسجيل الأحزاب السياسية وتمويلها وسير عملها. ويكفل حرية كل شخص في تكوين حزب سياسي؛ ووقف الانتماء إلى حزب سياسي وحظر إكراه أي شخص على الانتماء إلى حزب سياسي. كما يعزز مبدأ عدم التمييز في التمتع بحقوق وامتيازات العضوية في حزب سياسي. وعلاوة على ذلك، يدعم الحقوق المدنية والسياسية للمرأة بإلقاء الضوء على مراعاة مبدأ المساواة بين الجنسين في تمثيل الأحزاب السياسية.

16- ويكفل هذا القانون كذلك الحق في حرية تكوين الأحزاب السياسية من دون تدخل غير قانوني من الدولة أو أحزاب سياسية أخرى أو أي شخص.

17- ويعزز هذا القانون أيضاً الحق في الحصول على المعلومات من خلال كفالة إمكانية حصول أي شخص على المعلومات التي يتلقاها مسجّل الأحزاب السياسية. ويعمل مكتب مسجّل الأحزاب السياسية في استقلالية عن تدخل أو توجيه أي شخص آخر أو سلطة أخرى.

18- ويجرم هذا القانون تقديم الأحزاب السياسية حوافر نقدية للناخبين. ويؤدي عدم التقيد بهذا الحكم إلى فرض غرامة قدرها 10 000 000 كواشا ملاوية والحبس لمدة خمس سنوات.

19- وبعد الانتخابات العامة الثلاثية التي جرت في 21 أيار/مايو 2019، قُدم نحو 20 التماساً تطعن في النتائج البرلمانية إلى المحكمة العليا في ملاوي. وطعن مرشحان في الانتخابات الرئاسية. وألغت المحكمة العليا، في قرارها الصادر في 3 شباط/فبراير 2020، نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في 21 أيار/مايو، وأمرت بإجراء انتخابات جديدة في غضون مائة وخمسين يوماً.

حقوق الطفل

20- تم تعديل الدستور في عام 2017 لرفع سن الطفل من 16 إلى 18 سنة. وسُنّ التعديل بحيث يتقيد باتفاقية حقوق الطفل؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته؛ وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2015. وعقب ذلك التعديل، غدت عملية مواءمة جميع القوانين المتعلقة بسن الطفل في مرحلة متقدمة. وتتولى قيادة هذه العملية فرقة عمل برئاسة وزارة العدل والشؤون الدستورية ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والإعاقة والرعاية الاجتماعية. و يأتي هذا التعديل أيضاً وفاءً بالتسوية الودّية لقضية معهد حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا ضد ملاوي أمام لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهيته.

21- ومنذ عام 2015، واصلت ملاوي جهودها فيما يتعلق بحقوق الطفل، ولا سيما في مجال تسجيل المواليد، والقضاء على زواج الأطفال، والاتجار بالأطفال، وعمل الأطفال.

تسجيل المواليد

22- في آب/أغسطس 2015، انتقلت ملاوي من التسجيل الاختياري للمواليد إلى التسجيل الإلزامي الشامل للمواليد على النحو المنصوص عليه في قانون التسجيل الوطني. ومكتب التسجيل الوطني هو الجهة المكلفة بإدارة هذا القانون. ولقد أبدت حكومة ملاوي التزامها بالتسجيل الإلزامي من خلال إدراج مكتب التسجيل الوطني في برنامجها الإصلاحية، حيث ضمت إصدار شهادات الميلاد إلى قائمة الأولويات التي يتعين الوفاء بها.

23- ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2018، أسند مكتب التسجيل الوطني تسجيل المواليد والأطفال دون سن السادسة عشرة إلى جميع مجالس المقاطعات في البلد. وتضطلع مكاتب تسجيل المقاطعات الكائنة في مكاتب مفوضي المقاطعات بهذه المهمة من خلال الهياكل اللامركزية على مستوى المقاطعات. ويجري تسجيل المواليد في المراكز الصحية. وسيكفل تسجيل الأطفال أن تكون للأطفال هوية، فضلاً عن إثبات رسمي لسنهم مما سيساعد على حمايتهم من الزواج المبكر، والاتجار، وتجنيد القاصرين في القوات المسلحة، ومزاولة العمل، ومحاکمتهم والحكم عليهم على أنهم بالغون. ويمثل تسجيل الأطفال عند الولادة لاتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته اللذين يعترفان بحق كل طفل في أن يسجل بعد ولادته.

24- وهناك حملات وطنية واسعة النطاق من خلال الإذاعات ومحطات التلفزيون والصحف والمجلات ومكبرات الصوت والاجتماعات العامة لتوعية الجماهير بأهمية تسجيل المواليد.

زواج الأطفال

25- عزز التعديل الدستوري لعام 2017 الذي حدد سن الطفل في 18 سنة عوضاً عن سن 16 سنة التزام ملاوي بإنهاء زواج الأطفال. وعلاوة على ذلك، اعتمدت ملاوي قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية لعام 2015 الذي يحظر زواج الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة. وعلى صعيد السياسات، اعتمدت وزارة الشؤون الجنسانية والإعاقة والرعاية الاجتماعية استراتيجية وطنية

لإنهاء زواج الأطفال (2018-2022). وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2018، كان عدد الأطفال المتزوجين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة 4 228 طفلاً. وتشير السجلات إلى أن 1 678 طفلاً قد تزوجوا لدى بلوغهم سن الثانية عشرة، و1 337 طفلاً قد تزوجوا في سن الثالثة عشرة، و1 213 طفلاً قد تزوجوا في سن الرابعة عشرة.

الاتجار بالأطفال

26- يحظر دستور ملاوي، بموجب المادة 27، الرق والعبودية والعمل الجبري. وهذا الحكم معزز أيضاً بموجب قانون الاتجار بالأشخاص الصادر في عام 2015. فهو يحمي الأطفال من الاستغلال والإيذاء والرق والعبودية والعمل الجبري عن طريق تجريم تلك الأفعال. وتمشياً مع هذا القانون، اعتمدت وزارة الشؤون الجنسانية والإعاقة والرعاية الاجتماعية خطة العمل الوطنية بشأن الاتجار بالأشخاص (2017-2022) التي تحدد الإجراءات ذات الأولوية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

27- وعلاوة على ذلك، يؤدي جهاز الشرطة الملاوي، من خلال قسم حماية الطفل التابع له في فرع الخدمات المجتمعية لضبط الأمن، دوراً حاسماً في حماية الأطفال من الاتجار. وفي عام 2017، أنقذ جهاز الشرطة الملاوي 121 ضحية من ضحايا الاتجار. ومن بين هذا العدد، كان هناك 35 طفلاً.

28- ويقوم الزعماء التقليديون وأفراد الجمهور والهيكل المجتمعية لضبط الأمن بدور حيوي أيضاً في كشف مرتكبي الاتجار وإنقاذ الضحايا. وترد محافظتنا فالومي ومشينجي من بين المقاطعات التي توجد فيها هيكل مجتمعية معززة لضبط الأمن تساعد في كبح الاتجار بالأشخاص.

29- وأنشئت أيضاً آليات للتعاون وتبادل المعلومات مع البلدان الحدودية، وهناك منتدى سنوي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تجتمع فيه البلدان لتبادل المعلومات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. ويستخدم جهاز الشرطة الملاوي أيضاً آليات مثل منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وقد اضطلعت الإنتربول بدور حاسم في إنقاذ الضحايا وإلقاء القبض على الجناة خارج ملاوي.

عمل الأطفال

30- سعياً إلى تحديد مدى انتشار عمل الأطفال، تعاقبت الحكومة، من خلال وزارة العمل والمهارات والابتكار، بدعم من منظمة العمل الدولية (فرع المبادئ والحقوق الأساسية لمنظمة العمل الدولية)، مع المكتب الإحصائي الوطني لإجراء الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن عمل الأطفال التي أنجزت في عام 2015 ونشرت نتائجها في عام 2017. وكشفت الدراسة الاستقصائية عن أن نسبة عمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات وسبع عشرة سنة يبلغ مداها 38 (ثمانية وثلاثين) في المائة.

31- وفي إطار الجهود التي تبذلها حكومة ملاوي للقضاء على عمل الأطفال، اعتمدت خطة العمل الوطنية الأولى للقضاء على عمل الأطفال (2012-2017). ولقد نشرها الشركاء واعتمدها على نطاق واسع. وتُفذت عدة برامج باستخدام هذه الخطة. غير أنها انطوت على تحديات، لا سيما نقص التمويل الذي استلزم استعراض خطة العمل الوطنية. واعتمدت خطة عمل وطنية منقحة في عام 2019، وسوف تمتد فترة تنفيذها من عام 2019 إلى عام 2025. وشملت خطة العمل الوطنية المنقحة مجالات مثل الأمراض المزمنة، وعمل الأطفال، ونظام الإيجار، والاتجار.

32- وصدقت ملاوي على بروتوكول عام 2014 لاتفاقية العمل الجبري في عام 2019. وهذا البروتوكول صك جديد ملزم قانوناً يتطلب من ملاوي اعتماد تدابير تتعلق بوقاية الأشخاص وحمايتهم

من العمل الجبري. وتستعرض ملاوي حالياً البرنامج القطري للعمل اللائق في ملاوي الذي تتمثل إحدى دعائمه في القضاء على عمل الأطفال، والحقوق في العمل، والحماية الاجتماعية. ويشجع البرنامج القطري للعمل اللائق في ملاوي العمل اللائق للبالغين حتى يتمكنوا من إعالة أطفالهم الملتحقين بالمدارس وتجنب المشاركة في الأنشطة التي قد تعتبر من أشكال عمل الأطفال. وسيبدأ مشروع خلفاً لمشروع القضاء على عمل الأطفال من أجل التغيير الحقيقي في عام 2020، وسوف يمتد على فترة أربع سنوات بتمويل من مؤسسة القضاء على عمل الأطفال في زراعة التبغ.

المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

33- في الوقت الذي واصلت فيه وزارة الشؤون الجنسانية والإعاقة والرعاية الاجتماعية جهودها في تنفيذ قانون المساواة بين الجنسين، وضعت الوزارة عدة سياسات وبرامج. ففي عام 2018، أطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية للمراهقات والشابات (2018-2022). ويتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية في ضمان سلامة المراهقات والشابات في ملاوي وحمايتهن من جميع أشكال العنف والتمييز. وينبغي تمكين المراهقات والشابات من المطالبة بحقوقهن الإنجابية الجنسية، واتخاذ الخيارات المستنيرة الخاصة بهن. كما ينبغي أن تتاح لهن إمكانية الحصول على تعليم جيد النوعية وحمايتهن من زواج الأطفال.

34- وأطلقت الوزارة أيضاً خطة تنفيذ ورصد قانون المساواة بين الجنسين (2016-2020). ويتمثل الهدف من الخطة في توفير المساواة بين الجنسين، والتكامل، والتأثير، والتمكين، والكرامة، والفرص للرجال والنساء في جميع وظائف المجتمع. وتتضمن الخطة خمسة مجالات مواضيعية، وهي:

- المساواة بين الجنسين في التعليم والتدريب؛
- مراعاة المنظور الجنساني في الخدمات الصحية وحقوق الصحة الإنجابية الجنسية؛
- تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاعات التنمية؛
- مراعاة المنظور الجنساني في الحوكمة وحقوق الإنسان؛
- قدرة الآلية الوطنية للشؤون الجنسانية.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة

35- قطعت ملاوي شوطاً كبيراً نحو ضمان تمتع المرأة بحقوقها الاقتصادية الاجتماعية. ويكفل دستور ملاوي للمرأة، بموجب المادة 24، نفس المركز القانوني والحقوق التي يتمتع بها الرجل، ولا يجوز التمييز ضدها على أساس نوع الجنس أو الحالة الزوجية، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم وفي أماكن العمل.

36- ووفقاً لتعداد ملاوي للإسكان والسكان، يبلغ مجموع عدد النساء الملمات بالقراءة والكتابة في ملاوي 5 108 766 امرأة، في حين يبلغ عدد الأميات 2 647 088 امرأة. وبلغ مجموع الملتحقات بالتعليم الجامعي 23 075 امرأة، واللاتي وصلن مرحلة التعليم الثانوي 55 934 أنثى، واللاتي وصلن مرحلة التعليم الابتدائي 298 181 أنثى، واللاتي لم يتعدن مرحلة التعليم ما قبل المدرسي 237 134 أنثى.

37- ويشير موجز المساواة بين الجنسين لعام 2019 إلى أن عدد النساء في مناصب صنع القرار في مؤسسات الخدمة المدنية والرقابة أقل من عدد الرجال. ويشير الموجز إلى أن النساء يشغلن 33 في المائة من المناصب على مستوى رؤساء في الخدمة المدنية، و8 في المائة على مستوى نواب الرؤساء. وبين أيضاً أن المرأة تشغل 33 في المائة من المناصب على مستوى المديرين و30 في المائة على مستوى كبار

الموظفين. ويبين المرفق 3 الجدولين 1 و2 المتعلقين بالتنميط الجنساني في مناصب صنع القرار وعدم صنع القرار في مجال الخدمة المدنية ومؤسسات الرقابة اعتباراً من آذار/مارس 2019.

38- وفيما يتعلق بحقوق المرأة في المسائل المتعلقة بالأراضي، ينص قانون الأراضي العرفية لعام 2016 على إشراك المرأة في لجان الأراضي. وتتولى لجان الأراضي العرفية مسؤولية إدارة الأراضي العرفية. وهذا إطار مؤسسي جديد يحل محل النظام السابق الذي كان فيه الزعماء التقليديون بمثابة أمناء على الأراضي العرفية. ولضمان بروز مصالح المرأة على نحو كافٍ في مثل تلك اللجان، تنص المادة 5(2)(ب) من القانون على ضرورة أن يكون ثلاثة على الأقل من أعضاء اللجنة الستة من النساء. وعلى نفس المنوال، تقتضي عضوية محاكم الأراضي العرفية أن يكون ثلاثة على الأقل من الأعضاء الستة من النساء.

حقوق الفئات الضعيفة

الأشخاص ذوو الإعاقة

39- يُلزم دستور ملاوي، بموجب المادة 13(ز)، الدولة باعتماد سياسات وتشريعات لتعزيز كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة ونوعية حياتهم من خلال تمكينهم من الوصول إلى الأماكن العامة بصورة كافية ومناسبة، وإتاحة فرص عادلة لهم في التوظيف، وأقصى مشاركة ممكنة في جميع مجالات المجتمع الملاوي. وتنص المادة 30(1) من الدستور التي تنص على الحق في التنمية على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة بوجه أخص عند إعمال هذا الحق.

40- ووفقاً للتعداد الوطني لعام 2018، يوجد في ملاوي ما مجموعه 1 556 670 من الأشخاص ذوي الإعاقة. وتبين أن حوالي 10,4 في المائة (عشرة وأربعة من عشرة في المائة) من السكان البالغين من العمر خمس سنوات فما فوق في ملاوي يعانون من نوع واحد على الأقل من الإعاقة. وكانت نسبة 10 في المائة (عشرة في المائة) منهم من الذكور و11 في المائة (إحدى عشرة في المائة) من الإناث. وتبين أنه من بين 1 556 670 شخصاً يعانون من صعوبة واحدة على الأقل، يعاني 49 في المائة (تسعة وأربعون في المائة) من صعوبة في الرؤية، و24 في المائة (أربعة وعشرون في المائة) من صعوبة في السمع، و27 في المائة (سبعة وعشرون في المائة) من صعوبة في المشي، و9 في المائة (تسعة في المائة) من صعوبة في الكلام. وتبين أن 16 في المائة (ستة عشرة في المائة) من الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من صعوبات ذهنية في حين يعاني 8,5 في المائة (ثمانية وخمسة من عشرة في المائة) من مشاكل تتعلق بالرعاية الآمنة. وجمع تعداد الإسكان والسكان لعام 2018 أيضاً معلومات عن الأشخاص المصابين بالمهق. وتبين أن حوالي 0,8 في المائة (134 636) من مجموع السكان من الأشخاص المصابين بالمهق. ويقدم المرفق 4 مزيداً من التفاصيل.

41- ولقد سنت ملاوي قانون الإعاقة في عام 2012. وهو قانون شامل يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهو يهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعزيز حقوقهم وحمايتهم. وينص هذا القانون على إنشاء الصندوق الاستئماني للإعاقة الذي يتمثل هدفه الرئيسي في دعم تنفيذ برامج وخدمات الإعاقة لفائدة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد التزمت حكومة ملاوي بتفعيل ذلك الصندوق بحلول عام 2022. ويجري حالياً استعراض قانون الإعاقة من أجل تفعيل الصندوق فضلاً عن إدماج أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القوانين المحلية. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت ملاوي بصدد اتخاذ خطوات للتصديق على البروتوكول

الأفريقي للإعاقة، وتستعد لإجراء مشاورات من أجل التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

42- وتنص المادة 10(أ) من قانون الإعاقة على أنه لا يجوز استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة عن النظام التعليمي العام على جميع المستويات. ولإنفاذ هذا الحكم، تعكف وزارة الشؤون الجنسانية والإعاقة والرعاية الاجتماعية حالياً، بالاشتراك مع وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا، على تنفيذ برامج وسياسات لضمان التعليم الشامل للجميع في المدارس العامة والخاصة على حد سواء. ومن بين السياسات المعمول بها في الوقت الراهن استراتيجية التعليم الشامل للجميع، التي تسعى إلى تعزيز تكافؤ فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي والعالي.

43- وتتعترف المادة 14 من قانون الإعاقة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الحماية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، تتاح لهم إمكانية الوصول إلى برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية الذي تديره وزارة الشؤون الجنسانية والإعاقة والرعاية الاجتماعية. وعلى الرغم من أن البرنامج لا يستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه التحديد، فإنهم مدرجون كقناة من فئات الأشخاص الضعفاء. ووضعت ملاوي أيضاً سياسة وطنية للدعم الاجتماعي (2018-2023) تهدف إلى تيسير تنفيذ البرامج التي من شأنها إتاحة تحويلات الدخل أو الاستهلاك للفقراء؛ وحماية الضعفاء من المخاطر المتعلقة بسبل العيش؛ وتعزيز حقوق المهمشين ووضعهم الاجتماعي. وتذكر السياسة أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم من بين الضعفاء.

44- وعلاوة على ذلك، تقوم وزارة الشؤون الجنسانية والإعاقة والرعاية الاجتماعية بتثقيف عامة الجماهير بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع اتحاد المنظمات المعنية بالإعاقة في ملاوي.

45- ويساعد الشركاء المتعاونون أيضاً حكومة ملاوي على ضمان إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدمت إدارة التنمية الدولية، من خلال صندوقها العالمي لمكافحة الفقر، مبلغ 666 768 جنيهاً استرلينياً إلى الصندوق الخيري لجمعية "موتيفيشن". ويمول الصندوق مشروعاً يستهدف بعض أفقر الفئات وأكثرها تهمة في ملاوي؛ بما في ذلك 1 000 طفل مصاب بالشلل الدماغي، و1 000 من الأمهات/مقدمي الرعاية، و2 000 من النساء والرجال ذوي الإعاقة. ويهدف المشروع إلى تمكين الأمهات من رعاية أطفالهن على نحو أكثر فعالية والسعي إلى إيجاد فرص لتوليد الدخل. ونتيجة لذلك، يصبح الأطفال ذوو الإعاقة والبالغون أقدر على التنقل والاستقلال من خلال خدمات الكراسي المتحركة المستدامة، والمدارس التي يسهل الوصول إليها، ودعم الأقران، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وانخفاض معدلات الوفيات.

46- وفيما يتعلق بالأشخاص المصابين بالمهق، اعتمدت وزارة الشؤون الجنسانية والإعاقة والرعاية الاجتماعية خطة العمل الوطنية بشأن الأشخاص المصابين بالمهق (2018-2020). وتوفر خطة العمل مخططاً شاملاً لإنهاء العنف ضد الأشخاص المصابين بالمهق وضمان تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة.

47- ولقد سجلت ملاوي حالات اعتداء على أشخاص مصابين بالمهق على مدى السنوات الأربع الماضية. وتم ذلك في شكل عمليات اختطاف وقتل واستخراج رفاتهم للحصول على أعضاء من أجسادهم. وكما ذكر أعلاه، يكفل دستور ملاوي صراحة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم المصابون بالمهق. وتأخذ الخطة بتدابير قوية ترمي إلى وضع حد لتلك الاعتداءات التي أصبحت وصمة عار على ضميرنا الجمعي.

48- وبالإضافة إلى ذلك، أُطلق دليل للمحققين والمدعين العامين والقضاة بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المصابين بالمهق، بهدف تعزيز الاستجابة القانونية للجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المصابين بالمهق. ويحدد ذلك الدليل، الذي يستند إلى الأحكام ذات الصلة في قانون العقوبات، وقانون التشريح، وقانون رعاية الطفل وحمايته وقضاء الأحداث، وقانون الاتجار بالأشخاص، وقانون السحر، في شكل مبسط جميع الجرائم التي يحتمل أن ترتكب ضد الأشخاص المصابين بالمهق.

49- وأطلقت وزارة الشؤون الجنسانية والإعاقة والرعاية الاجتماعية بدورها الاستراتيجية وخطة التنفيذ الوطنيتين لتعميم مراعاة الإعاقة (2018-2023). وتحدد الاستراتيجية المجالات الرئيسية التي تتطلب تعميم مراعاة قضايا الإعاقة بما يتماشى مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية الأخرى. وتتمثل المجالات الرئيسية في الصحة والتعليم وسبل العيش والعمالة وسبل الإدماج الاجتماعي. وتسلط الاستراتيجية الضوء أيضاً على تعميم مراعاة قضايا الإعاقة في المجالات الشاملة الحيوية مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والمسائل الجنسانية، والبحوث. وستتطلب الاستراتيجية أيضاً من مؤسسات القطاعين العام والخاص على السواء أن يكون لديها موظفون مسؤولون عن شؤون الإعاقة.

الشباب

50- تدرك ملاوي أن الشباب قد هُمش في السابق في خطة التنمية القطرية. فمن ضمن الاستراتيجيات التي استخدمت لضمان إدماج الشباب، تم وضع برنامج للتنمية الحضرية يتسم بأنه شامل اجتماعياً. ويرد ذلك في السياسة الحضرية الوطنية لعام 2019 التي اعتمدها وزارة الأراضي والإسكان والتنمية الحضرية. ولقد أُدرج الشباب في المجال ذي الأولوية رقم 7 (سبعة) من البرنامج باعتبارهم من الفئات الضعيفة التي جرى تهميشها اجتماعياً والتميز ضدها في مجال التنمية الحضرية. وسيعزز هذا المجال ذو الأولوية الإدماج الاجتماعي من خلال توسيع نطاق برامج المشاركة المدنية وتحديد هدفها مع مراعاة وجود أحكام خاصة للشباب؛ وتوفير مساحات وأماكن للبرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية؛ وتصميم حضري يلبي الاحتياجات الخاصة للشباب. وستعزز هذه السياسة مشاركة الشباب في صياغة برامج التنمية الحضرية وتنفيذها.

كبار السن

51- تلزم المادة 13(ي) من الدستور الدولة باعتماد سياسات وتشريعات تحترم كبار السن وتدعمهم من خلال توفير الخدمات المجتمعية وتشجيع مشاركتهم في حياة المجتمع. وفي عام 2016، اعتمدت ملاوي سياسة وطنية لكبار السن. وتتسق تلك السياسة مع الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للدعم الاجتماعي. ومن خلال تلك السياسة، تعترف الحكومة بتحقيق أهدافها الوطنية المتمثلة في ضمان الحقوق الأساسية وغير القابلة للتصرف لكبار السن وحمايتهم؛ وتعزيز استقلالهم ورعايتهم ومشاركتهم وتحقيق ذاتهم وكرامتهم؛ وحمايتهم من التمييز اللئيم على أساس السن الذي يواجهونه في حصولهم على خدمات الدعم الاقتصادي والاجتماعي؛ وحمايتهم من الإيذاء البدني والنفسي الذي يتعرضون له نتيجة للتحييزات المجتمعية.

52- ومن السمات البارزة لهذه السياسة الحكم المتعلق بإنشاء لجان مجتمعية لكبار السن تكون مسؤولة عن تنفيذ السياسة بالاتصال مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين تحت تسيق وزارة الشؤون الجنسانية والإعاقة والرعاية الاجتماعية. وستتقيد عضوية اللجان باعتبارها المساواة بين الجنسين والسن عن طريق إتاحة العضوية لما لا يزيد على 10 أشخاص من كبار السن. وتكفل تلك السياسة، من

خلال مثل ذلك التمثيل في اللجان، أن يكون تصميم البرامج وتنفيذها مراعيًا للسن وللاعتبارات الجنسانية وشاملاً للجميع.

53- وبالإضافة إلى ذلك، يشمل البرنامج الوطني للتحويلات النقدية الاجتماعية الذي تنفذه وزارة الشؤون الجنسانية والإعاقاة والرعاية الاجتماعية أيضاً الفقراء المدقعين وكبار السن من الرجال والنساء العاجزين أو شبه العاجزين عن العمل.

54- وفي أعقاب التطورات التي أصدرتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، اتخذت ملاوي خطوات إيجابية نحو التوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لكبار السن. وتؤكد حكومة ملاوي مجدداً التزامها بحماية حقوق كبار السن وتعزيزها فضلاً عن تحسين نوعية حياتهم بوجه عام.

الأرامل

55- سعياً لحماية حقوق الزوجات الباقيات على قيد الحياة، ولا سيما الأرامل، من ممارسات الميراث التمييزية وغير القانونية، أصدرت ملاوي قانون تركات المتوفى (الوصايا والميراث والحماية) لعام 2011. وينص ذلك القانون على حماية تركات المتوفين، وإدارة تركات المتوفى، والملاحقة القضائية للجرائم المتعلقة بتركات المتوفى. وفيما يتعلق بالميراث بناء على الوصية، يجوز للأرملة أن تقدم طلباً إلى المحكمة لإعادة النظر في حصتها من تركة المتوفى إذا لم يحسب حسابها في الوصية بصورة كافية. واتضحت جدوى ذلك القانون على نحو خاص في حمايته حقوق ملكية الأرامل والأطفال.

56- وفي الحالات التي لا يترك فيها الشخص وصية، يتضمن القانون مبادئ لتوزيع الممتلكات تنص بصفة خاصة على أن لزوج المتوفى الحق في وراثة أي ممتلكات للمتوفى. وبموجب المادة 3، قلّص القانون عدد المستفيدين الرئيسيين من تركات المتوفى إلى الأسرة المباشرة، أي الزوجة والأطفال. ولقد ساعد ذلك على تعزيز حماية ملكية المرأة بوصفها مورداً اقتصادياً. وفي حالات تعدد زوجات المتوفى، يحمي القانون الأرامل الباقيات على قيد الحياة عن طريق تزويد كل أرملة بنصيب من ممتلكات المتوفى الذي لم يترك وصية في منطقتها وفقاً للقانون. ولا يجوز لأي أرملة وأولادها أن تطالب بأي حصة من ممتلكات المتوفى الذي لم يترك وصية في المكان الذي تعيش فيه أرملة أخرى. وإذا ترك المتوفى الذي لم يترك وصية أكثر من أرملة واحدة جميعهن يعشن في نفس المنطقة، يحق لكل أرملة وأطفالها من المتوفى أن يحصلوا على حصة من ممتلكات المتوفى بما يتناسب مع مساهمتهم. وعلاوة على ذلك، فإن القانون العرفي الذي يعتبر مسؤولاً عن الاستيلاء على الممتلكات في غياب وصية لم يعد ينطبق على توزيع تركة المتوفى، بل يتبع توزيع الممتلكات مبادئ الإنصاف المنصوص عليها في القانون. ويضمن ذلك حماية الأرامل من الاستيلاء على الممتلكات. فهذا القانون يجرم أيضاً الاستيلاء على الممتلكات.

الصناعات الاستخراجية وحقوق الإنسان

57- ينظم قانون المناجم والمعادن (2019) التنقيب عن المعادن في ملاوي. وتبرز المادة 3 من القانون أهمية التقيد بمبادئ التنمية عند القيام بالتنقيب عن المعادن من أجل ما يلي:

- إفادة الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي في ملاوي؛
- حماية رفاهية مواطني ملاوي الحاليين والمقبلين والنهوض بها؛
- توفير بيئة جذابة ومواتية للاستثمار في قطاع التعدين؛

- الحد من الانخفاضات الاقتصادية المرتبطة بتراجع نشاط التعدين أو منع حدوثها عن طريق وضع أساس للمستقبل، والتمكين الاقتصادي الاجتماعي، ورفع مستوى المجتمعات المحلية والمناطق المتأثرة بالتعدين وتنميتها.

58- ويعزز القانون أيضاً الحق في المساواة (عدم التمييز) بموجب المادة 20 من دستور ملاوي، حيث ينص بموجب المادة 43 على أنه "يجوز لأي شخص أن يقدم طلباً للقيام بعمليات التنقيب أو الاستطلاع أو الاستكشاف أو التعدين". وبموجب المادة 43 من القانون، يقوم أي شخص يعترم القيام بعمليات التنقيب أو الاستطلاع أو الاستكشاف أو التعدين بتقديم طلب وفقاً للطريقة المنصوص عليها في القانون. وتتولى لجنة الموارد المعدنية منح التراخيص، ويجوز الطعن في قراراتها بموجب المادة 53 من القانون.

59- وترسخ المادة 56 من قانون المناجم والمعادن مبدأ حقوق الإنسان المتمثل في المساواة والشفافية من خلال تجريم الفساد والرشوة. وتتمثل العقوبة على انتهاك هذا الحكم في دفع غرامة كبيرة قدرها 30 000 000 كواشا ملاوية والسجن لمدة 10 سنوات.

60- وبالإضافة إلى ذلك، تعزز المادة 56 من قانون التعدين والمناجم الحق في النشاط الاقتصادي المنصوص عليه في المادة 29 من دستور ملاوي، حيث تنص على أن يكون أي جزء من منطقة محمية مخصصة للمسح الجيولوجي متاحاً لتلقي عطاءات تنافسية. وتشرف لجنة الموارد المعدنية على عملية طرح العطاءات التنافسية لاستئجار مناطق استكشاف المعادن. ويجوز للجنة أن توافق على عملية عطاءات تنافسية من أجل أن تُخصص للإيجار بعض مناطق استكشاف المعادن التي تقع داخل منطقة محمية مخصصة للمسح الجيولوجي. وأي شخص، بما في ذلك أي موظف عمومي، يؤثر أو يسعى إلى التأثير على نتيجة عملية تقديم عطاءات تنافسية، يكون قد ارتكب جريمة، ويحكم عليه بعد إدانته بدفع غرامة والسجن لمدة 10 (عشر) سنوات.

61- وينص قانون التعدين والمناجم أيضاً على إقامة العدل الإداري المنصوص عليه في المادة 43 من الدستور لأي شخص متضرر من قرار اتخذته موظف عمومي في إدارة أحكام القانون. ويسهم هذا القانون أيضاً في تحقيق الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصناعة والابتكار والبنية التحتية، والمجال ذي الأولوية المتعلقة بتعزيز الصناعة في ملاوي الوارد في استراتيجية ملاوي الثالثة للنمو والتنمية. ولقد سمح هذا القانون بإيجاد فرص عمل من خلال منح التراخيص لـ 211 شركة لاستكشاف المعادن والتعدين في ملاوي.

حقوق الإنسان ومؤسسات الحوكمة

62- في عام 2018، أجرى المكتب الإحصائي الوطني، بالتعاون مع وزارة العدل والشؤون الدستورية، دراسة استقصائية للعدالة والمساءلة الديمقراطية لتقييم أثر أهداف واستراتيجيات السياسات القطاعية على زيادة إمكانية الوصول إلى العدالة وتحسين المساءلة وتتبع التقدم المحرز بشأن مجموعة المؤشرات الواردة في إطار رصد وتقييم استراتيجية قطاع الحوكمة الديمقراطية.

63- وعلى الصعيد الوطني، تظهر نتائج الدراسة الاستقصائية أن 90,7 في المائة من جميع المحييين يدركون حقوقهم وحررياتهم الإنسانية الأساسية. وتكشف النتائج كذلك أن نسبة أفراد الجمهور الذين يدركون حقوق الإنسان والحرريات قد تضاءلت تقريباً في السنوات السبع الماضية، حيث ارتفعت من نسبة 45,8 في المائة المبلغ عنها في خط أساس العدالة في ملاوي لعام 2011، إلى نسبة 90,7 في المائة المبلغ عنها في الدراسة الاستقصائية الحالية. ومما يعزز الأدلة على ارتفاع مستويات الوعي بحقوق

الإنسان والحريات المذكورة أعلاه النتائج التي توصلت إليها مناقشات مجموعات التركيز التي عكست أيضاً مستويات مرتفعة للغاية من الوعي العام بحقوق الإنسان بوجه عام في جميع الأقاليم وفي المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

64- وتبين النتائج كذلك أن 79,8 في المائة من المجيبين ذكروا أن الحق في الغذاء هو أهم حق من حقوق الإنسان؛ وأشار 69,9 في المائة إلى أن الحق في الحياة هو الأهم، وذكر 21,1 في المائة أن الحق في الحرية الشخصية هو الأهم؛ وبلغ الحق في التعليم 23,6 في المائة، في حين كان أقل حق ذكر هو الحق في السكن إذ اقتصرت نسبة ذكره على 28,5 في المائة فقط.

65- وفيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، يبين الاستطلاع أن 13,0 في المائة من المجيبين تعرضوا لأشكال مادية من الانتهاك، وأن 12,6 في المائة منهم انتهكت حقوقهم لفظياً، في حين تعرض 11,0 في المائة منهم لأشكال نفسية للانتهاك، و2,5 في المائة آخرين لأشكال جنسية من الانتهاك.

66- وفيما يتعلق بحقوق المجتمعات المحلية في المناطق المجاورة لمواقع مشاريع التعدين، فإن معظم السكان المحليين القاطنين حول مواقع مشاريع التعدين هم من المزارعين وهناك عدد قليل من العاملين في المدارس والمراكز الصحية الطبية المحيطة، من بين مؤسسات أخرى تقدم فرص عمل. وتتراوح الزيادات السكانية في المجتمعات المحلية بين العشرات والآلاف.

67- وتضم ملاوي عدة مؤسسات تؤدي أدواراً هامة في حماية حقوق الإنسان. وتشمل تلك المؤسسات وزارة العدل والشؤون الدستورية؛ ولجنة حقوق الإنسان (لجنة ملاوي لحقوق الإنسان)؛ ومكتب أمين المظالم؛ ولجنة القانون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، كانت وزارة العدل والشؤون الدستورية ولجنة ملاوي لحقوق الإنسان تقودان عملية صياغة خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وقد استكملت صياغة خطة العمل وستطلق بعد موافقة مجلس الوزراء عليها. وواصلت وزارة العدل والشؤون الدستورية الاضطلاع بدورها في تنسيق تجميع تقارير الدولة الطرف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت ملاوي تقارير عن اتفاقية مناهضة التعذيب، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وبروتوكول مابوتو. ولقد استكملت أيضاً صياغة التقريرين المتعلقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وسيتم تقديمهما قريباً. وحتى وقت تحرير هذا التقرير، كانت التقارير قيد الصياغة هي تلك المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه.

68- وانخرط مكتب أمين المظالم في أنشطة متعددة من أجل تعزيز الممارسات الإدارية الجيدة، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان. وتعلق أبرز قرار لأمين المظالم بالطريقة التي اشترت بها السلطة التنفيذية والجمعية الوطنية جرارات تم اقتناؤها باستخدام خط ائتمان من مصرف هندي بلغ قدره 50 000 000,00 دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وتعاملت بما مع هذه الجرارات. وخلص أمين المظالم إلى ما يلي؛ ينبغي ألا يخضع أي مشروع قانون للإذن بعقد قروض للإعفاء من الإشعار دون إجراء مداوات حذرة بشأن المبررات المقدمة؛ وينبغي أن تكون مشاريع قوانين الإذن بعقد قروض محددة من حيث التفاصيل؛ وينبغي للأمناء الرئيسيين لوزارة المالية ووزارة الزراعة أن يعتذروا للملاويين عن شراء معدات ذات تكنولوجيا أكل عليها الدهر وشرب. وقد أيدت ذلك محكمة الاستئناف العليا في ملاوي في قضية *Ombudsman (Exparte Principal Secretary for Finance) MSCA Civil Appeal No. 24 of 2017 [Being High Court, Lilongwe Registry, JR Cause Number 152 of 2016]*

69- وفي عام 2015، أصدر أمين المظالم ما مجموعه اثني عشر قراراً بعد إجراء تحقيقات عامة. ومن بين تلك القرارات، رُفضت قضية واحدة ونجحت إحدى عشرة شكوى. ومن بين القضايا الناجحة، تم الامتثال لأربع قضايا، ولم يتم الامتثال بعد للقضايا السبع الأخرى. وفي عام 2016، سجل مكتب أمين المظالم 200 قضية. وفي عام 2017، تلقى المكتب 219 ملفاً وفتحها، مما يمثل زيادة بنسبة 9,2 في المائة عن عبء القضايا لعام 2016. ومن بين ملفات القضايا المذكورة، رُفضت 25 قضية بعد فحصها لأسباب مختلفة مثل افتقارها إلى الأسس الموضوعية، وعدم الاختصاص، وأُحيل بعضها إلى جهات أخرى. ومن بين الملفات المفتوحة البالغ عددها 219 ملفاً، تعلق 139 ملفاً منها بالعمل وركز 56 ملفاً على تقديم الخدمات. وخلال عام 2018، أغلق مكتب أمين المظالم 563 شكوى منها 214 شكوى من بلاتنير، و175 شكوى من مزوزو، و81 شكوى من المقر، و71 شكوى من ليلونغوي، و22 شكوى من مكتب بالاكا.

70- وشهد الجهاز القضائي في ملاوي تحسناً في تقديم الخدمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل تلك الخدمات استحداث شعب متخصصة في المحاكم العليا، وإدخال نظام إلكتروني لإدارة القضايا، وتطوير قدرات مسؤولي القضاء وأعضائه ولا سيما قدرات القضاة في مجالات من قبيل المنظور الجنساني، وإنشاء لجنة معنية بمعالجة الأحكام القضائية التي لم يبت فيها بعد، والتعجيل بعملية إقرار القضايا الجنائية من محاكم الصلح، وتحديث جلسات المحاكم داخل السجون، وتيسير إنشاء معهد ملاوي للتعليم القانوني. وسعيًا للتصدي للتحديات التي واجهتها المؤسسة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2017، اعتمدت السلطة القضائية خطة استراتيجية للفترة 2019-2024. ويتمثل الهدف الشامل في تحقيق عدالة موسعة وشاملة ومتاحة وسريعة للجميع. وتُنظر الخطة الاستراتيجية أيضاً في تفعيل المحاكم المحلية لتمكين الأشخاص في المناطق الريفية من الوصول إلى العدالة.

71- وفي عام 2017، أدخل مكتب المعونة القانونية لجان المعونة القانونية على مستوى المقاطعات والمستويين الإقليمي والوطني كهيئات تنسيقية لجميع مقدمي خدمات المعونة القانونية. كما فتح مكتب المعونة القانونية مكاتب للمقاطعات في المنطقتين الشرقية والوسطى من البلد.

72- وتتمتع لجنة ملاوي لحقوق الإنسان بولاية حماية حقوق الإنسان والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. ولقد أسندت إلى اللجنة مؤخراً ولايات إضافية تتعلق بتنفيذ وإنفاذ قانون المساواة بين الجنسين وقانون الحصول على المعلومات. واضطلعت اللجنة أيضاً بدور حيوي في وضع خطة العمل الوطنية بشأن المهق، وسياسة إعادة القبول، والاستراتيجية الوطنية لتعميم مراعاة الإعاقة والمصادقة عليها وإطلاقها. كما ساهمت اللجنة في استعراض مشاريع قوانين وقوانين برلمانية مثل دمج قانون الإعاقة (2012) وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة (1971) معاً؛ وقانون العقوبات (ولا سيما المادتين 139 و155 ألف)؛ ومشروع قانون (تعديل) المنظمات غير الحكومية؛ ومشروع قانون اللجنة الوطنية للطفولة.

73- واستكملت لجنة القوانين في ملاوي استعراض القوانين الانتخابية وقانون السجون وقانون الإجهاد. واستكملت أيضاً وضع تشريعات بشأن المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام والتشريعات المتعلقة بالإدانات المنقضية. ويقوم مجلس الوزراء حالياً بالنظر في تلك التقارير. وأكملت اللجنة قانون الجنسية ولكنها لم تنشر تقريراً بعد عن الاستعراض. ولا تزال عملية استعراض قانون السحر جارية، ومن المتوقع إتمام تلك العملية بحلول منتصف عام 2020 عندما تقدم اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها إلى الحكومة من خلال سنّ القانون.

الوصول إلى العدالة

- 74- سنت ملاوي قانون التعليم القانوني والممارسين القانونيين في عام 2018. ولقد ساعد هذا القانون في إتاحة التمثيل القانوني عن طريق تكليف جميع المحامين بتوفير الخدمات المجانية كشرط مسبق للحصول على ترخيص مزاوله المهنة.
- 75- وأنشأت السلطة القضائية لجنة تنسيق العدالة الجنائية في عام 2017. وتمارس اللجنة حالياً ضغوطاً من أجل إدخال المساعدين القانونيين في نظامي العدالة الرسمي وغير الرسمي بغية إتاحة التمثيل القانوني للفئات الضعيفة.
- 76- ويجري حالياً استعراض قانون الهجرة بحيث يراعي المسائل المتصلة بالتعامل مع المهاجرين غير الشرعيين والإجراءات الواجب اتباعها عند احتجازهم أو مثولهم أمام المحاكم.

الحقوق الاجتماعية الاقتصادية

- 77- خطت ملاوي خطوات كبيرة في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع الناس، بمن فيهم الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب وكبار السن وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة. ولقد سبق تسليط الضوء أعلاه على بعض التدابير التي اعتمدها ملاوي في إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

التعليم

- 78- اعتمدت وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا معايير التعليم الوطني من أجل تحسين نوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه في المدارس الابتدائية والثانوية. وهي تتمثل في ستة وعشرين معياراً تحدد النتائج المتوقعة للطلاب التي يتعين على جميع مقدمي التعليم في المؤسسات العامة والخاصة توفيرها. كما أنها تحدد عمليات القيادة والإدارة والتعليم التي تعتبر أساسية لتحقيق النتائج. ويتبع نظام التعليم الرسمي في ملاوي الهيكل 4-4-8: أي 8 سنوات من التعليم الابتدائي، و4 سنوات من التعليم الثانوي، و4 سنوات من التعليم الجامعي. وتقدم التعليم الجامعي مجموعة من المؤسسات التعليمية بما في ذلك كليات تدريب مدرسي المراحل الابتدائية والثانوية، ومدارس التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، والكليات الجامعية. وللالتحاق بالجامعات العامة وكليات تدريب المدرسين، يشترط الحصول على شهادة مدرسة ملاوي للتربية مع عدد محدد من الساعات المعتمدة، في حين أن مدارس التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني تستقبل الطلاب حاملي إما شهادة الإعدادية أو شهادة مدرسة ملاوي للتربية.

- 79- ويبين الجدول 4 من المرفق 5 موجزاً لحالة التعليم في ملاوي في عام 2018 من حيث الحصول على التعليم ونوعيته وكفاءته والإنصاف وإعداد ميزانيات الإنفاق.

الحق في الصحة

- 80- اعتمد قانون (الوقاية من) نقص المناعة البشرية/الإيدز (وإدارته) في عام 2018. وينص هذا القانون على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وإدارتهما مع كفالة حقوق والتزامات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المصابين بالإيدز. كما ينشئ هذا القانون اللجنة الوطنية للإيدز التي تشرف على جميع المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتحتظر المادة 4 من هذا القانون الممارسات الثقافية الضارة التي قد تؤدي إلى انتقال فيروس نقص المناعة

البشرية. وتحظر المادة 6 منه التمييز ضد أي شخص على أساس حالة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والإصابات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تمنح المادة 9 الشخص المصاب الحق في الخصوصية والسرية فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بوضعه، بينما تحظر المادة 26 على صاحب العمل أن يطلب من أي شخص الخضوع لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية كشرط مسبق للتوظيف.

81- وعلاوة على ذلك، اعتمدت حكومة ملاوي منذ عام 2015 عدة سياسات من خلال وزارة الصحة والسكان. فاعتمدت الوزارة الخطة الاستراتيجية الثانية لقطاع الصحة - 2017-2022. وتهدف هذه الخطة إلى زيادة تحسين نتائج قطاع الصحة من خلال توفير مجموعة منقحة من التدابير الصحية الأساسية وتعزيز نظم الصحة من أجل تحقيق الفعالية في مجال تقديم التدابير الصحية الأساسية. وعلى وجه التحديد، تحدد الخطة الاستراتيجية الثانية لقطاع الصحة ثمانية أهداف استراتيجية لقطاع الصحة في ملاوي - لكل منها استراتيجيات وغايات يتعين تنفيذها بحلول عام 2022.

تقديم الخدمات الصحية

82- زيادة فرص الحصول العادل على خدمات الرعاية الصحية وتحسين نوعيتها. يستند هذا الهدف إلى نجاحات مجموعة التدابير الصحية الأساسية، التي حددت تدخلات الرعاية الصحية المتاحة لجميع الملاويين، بصورة مجانية عند نقطة الوصول إلى موقع الخدمة، منذ عام 2004. والهدف من ذلك هو تحقيق حصول جميع الملاويين على مجموعة تدابير صحية أساسية منقحة جيدة النوعية، بغض النظر عن قدرتهم على الدفع.

المحددات الاجتماعية الاقتصادية

83- الحد من عوامل الخطر البيئية والاجتماعية التي لها تأثير مباشر على الصحة. يركز هذا الهدف على الاستراتيجيات التي تعالج عوامل الخطر البيئية والاجتماعية مثل أنماط الحياة، والمياه والصرف الصحي، والخدمات الغذائية والتغذوية، والإسكان، وظروف المعيشة والعمل التي تؤثر على متطلبات الرعاية الصحية والنتائج الصحية. وسينفذ هذا الهدف على نطاق واسع على مستوى المجتمع المحلي.

البنية التحتية والمعدات الطبية

84- تحسين توافر ونوعية البنية التحتية الصحية والمعدات الطبية. يسعى هذا الهدف إلى ضمان أن تكون المرافق الصحية القائمة ذات نوعية كافية ومجهزة تجهيزاً مناسباً لتلبية احتياجاتها المحددة من الرعاية الصحية وزيادة نسبة سكان ملاوي الذين يعيشون في نُحوم 8 كيلومترات من مرفق صحي.

الموارد البشرية

85- تحسين توافر الموارد البشرية في مجال الصحة واستبقائها وأدائها وحفزها من أجل تقديم الخدمات الصحية بفعالية وكفاءة وإنصاف. يركز هذا الهدف على تحسين معدل استيعاب واستبقاء العاملين في قطاع الصحة العامة مع تحقيق توزيع عادل في الوقت نفسه.

الأدوية واللوازم الطبية

86- تحسين توافر الأدوية واللوازم الطبية ونوعيتها واستخدامها. يركز هذا الهدف على تحسين كفاءة سلسلة الإمداد بالأدوية واللوازم الطبية لضمان توافر مجموعة التدابير الصحية الأساسية.

نظم معلومات الصحة

87- توليد معلومات جيدة وإتاحتها لجميع المستعملين المستهدفين لتمكينهم من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، من خلال أدوات موحدة ومتسقة في جميع البرامج. يركز هذا الهدف على تحسين ومواءمة جمع البيانات وإدارتها على جميع مستويات نظام الصحة، من خلال تحسين قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبروتوكولات البيانات، والروابط بين مختلف المستويات.

الحكومة

88- تحسين القيادة والحكومة على نطاق قطاع الصحة بأكمله وعلى جميع مستويات منظومة الرعاية الصحية. يركز هذا الهدف على تحسين الاتصال وتعزيز تنسيق الخطة الاستراتيجية الثانية لقطاع الصحة لا سيما داخل قطاع الصحة، بهدف الحد من الازدواجية والتجزؤ في قطاع الصحة.

تمويل الصحة

89- زيادة الموارد المالية لقطاع الصحة وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها. يركز هذا الهدف على محاولات زيادة التمويل المستدام المتاح لقطاع الصحة من خلال زيادة الإيرادات ووفورات الكفاءة على حد سواء.

90- وعلاوة على ذلك، اعتمدت وزارة الصحة في عام 2018 السياسة الوطنية المتعددة القطاعات بشأن التغذية للفترة 2018-2022. وتهدف السياسة الوطنية المتعددة القطاعات بشأن التغذية للفترة 2018-2022 إلى توفير إطار توجيهي لتنفيذ الاستجابة الوطنية للتغذية بنجاح؛ ومعالجة المسائل الوطنية والعالمية القائمة والناشئة؛ وبالتالي، دعم التزام الحكومة بالقضاء على جميع أشكال سوء التغذية. وستدخل هذه السياسة حيز النفاذ من خلال الخطة الاستراتيجية الوطنية للتغذية للفترة 2018-2022.

91- وستوضع استراتيجيات ومبادئ توجيهية تنفيذية داعمة إضافية لمواصلة ترجمة التطلع إلى إجراءات ملموسة. وينبغي أن يكون من بينها الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية التالية: التثقيف والاتصال في مجال التغذية على الصعيد الوطني؛ وتغذية الرضع والأطفال الصغار؛ والمغذيات الدقيقة؛ وتغذية المراهقين؛ والصحة والتغذية في المدارس؛ والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ والإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد؛ والدعم والعلاج في مجال الرعاية التغذوية؛ والوقاية من الأمراض غير المعدية المتصلة بالتغذية وعلاجها.

92- ولقد حددت هذه السياسة ثمانية مجالات ذات أولوية تشمل ما يلي:

- الوقاية من نقص التغذية؛
- المساواة بين الجنسين والإنصاف والحماية والمشاركة والتمكين من أجل تحسين التغذية؛
- علاج سوء التغذية الحاد ومكافحته؛
- والوقاية من الأمراض غير المعدية المتصلة بالوزن الزائد والتغذية وإدارتها؛
- التثقيف التغذوي، والتعبئة الاجتماعية، والتغيير السلوكي الإيجابي؛
- التغذية في حالات الطوارئ؛
- تهيئة بيئة مواتية للتغذية؛
- الرصد والتقييم والبحث والمراقبة في مجال التغذية.

93- وتتضمن هذه السياسة أيضاً خطة تنفيذ وإطاراً للرصد والتقييم.

94- وعلاوة على ذلك، اعتمدت الوزارة أيضاً السياسة الوطنية للصحة (2018-2030). وتوفر هذه السياسة توجيهاً سياساتياً بشأن المسائل الهامة الضرورية لتطوير نظام الصحة وأدائه في ملاوي. ولقد وُضعت هذه السياسة وفقاً لدستور جمهورية ملاوي الذي ينص على أن الدولة ملزمة "بتوفير رعاية صحية كافية، بما يتناسب مع الاحتياجات الصحية للمجتمع الملاوي والمعايير الدولية للرعاية الصحية". وفي هذا الصدد، يكفل الدستور لجميع الملاويين أعلى مستويات الجودة في مجال خدمات الرعاية الصحية في نطاق الموارد المحدودة المتاحة.

95- ولقد وُضعت هذه السياسة أيضاً وفقاً لاستراتيجية ملاوي الثالثة للنمو والتنمية، وهي خطة إنمائية شاملة للملاوي تعترف بأن وجود سكان أصحاء ومتعلمين أمر أساسي إذا ما أريد للملاوي أن يحقق نمواً اجتماعياً اقتصادياً مستداماً. وتتماشى هذه السياسة أيضاً مع أهداف التنمية المستدامة. وتحدد هذه السياسة نهجاً منسقاً يتعين أن تستخدمه الحكومة لتحقيق أهداف قطاع الصحة، وهي:

- تحسين الوضع الصحي لجميع الملاويين؛
- ضمان رضا السكان عن الخدمات الصحية التي يتلقونها؛
- ضمان عدم تعرض السكان لمخاطر مالية واجتماعية يمكن تجنبها خلال عملية حصولهم على الرعاية الصحية على أي مستوى من مستويات منظومة تقديم الرعاية الصحية.

96- وستنفذ السياسة الوطنية للصحة من خلال المجالات التالية ذات الأولوية: تقديم الخدمات الصحية؛ والصحة الوقائية والمحددات الاجتماعية للصحة؛ والقيادة والحوكمة؛ وتمويل الصحة؛ والموارد البشرية في مجال الصحة؛ والأدوية واللوازم الطبية والمعدات الطبية والبنية التحتية؛ وإدارة السكان؛ والمعلومات والبحوث الصحية. وستنفذ هذه السياسة بين عامي 2018 و2030 لمواءمتها مع فترة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وسيجري استعراضها كل خمس سنوات.

97- وفي عام 2017، أطلقت ملاوي أول لقاح للملاريا في العالم كبرنامج تجريبي. وسيتم توفير اللقاح المعروف باسم RTS,S للأطفال حتى سن الثانية. وقد أثبت اللقاح بالفعل أنه يستطيع أن يقلل إلى حد كبير من الإصابة بالملاريا لدى الأطفال. وفي التجارب السريرية، وُجد أن ذلك اللقاح يقي حوالي 4 من كل 10 حالات من الملاريا، بما في ذلك 3 من كل 10 حالات من الملاريا الحادة المهددة للحياة. ويُتوقع من البرنامج التجريبي أن يولد الأدلة والخبرات اللازمة لإرشاد توصيات منظمة الصحة العالمية في مجال السياسات بشأن استخدام لقاح الملاريا على نطاق أوسع. وسينظر البرنامج في أوجه انخفاض وفيات الأطفال؛ وتناول اللقاح، بما في ذلك ما إذا كان الآباء يحضرون أطفالهم في الوقت المحدد للجرعات الأربع المطلوبة؛ وسلامة اللقاحات في سياق الاستخدام الروتيني. وإن ذلك اللقاح هو أداة تكميلية لمكافحة الملاريا - تضاف إلى مجموعة التدابير الأساسية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية للوقاية من الملاريا. ويهدف برنامج لقاح الملاريا إلى الوصول إلى حوالي 360 000 طفل سنوياً في ثلاثة بلدان، بما فيها ملاوي. وإلى جانب اللقاح، تشير وزارة الصحة والسكان إلى أنه بحلول عام 2017، كان 68 في المائة من الأطفال ينامون تحت ناموسية معالجة، مما أسهم في انخفاض انتشار الملاريا بين صفوف الأطفال.

98- وفي الفترة 2015-2016، كان معدل الوفيات النفاسية 439 لكل 100 000 مولود حي، وكانت غاية عام 2018 هي أن يصل ذلك الرقم إلى 380 حالة لكل 100 000 مولود حي؛ في حين تمثلت غاية عام 2020 في 345 حالة لكل 100 000 مولود حي. وبلغ مجموع الخصب في الفترة 2015-2016

معدل 4,4 أطفال لكل امرأة، وتمثلت غاية عام 2018 في 4,0 أطفال لكل امرأة، و عام 2020 في 3,5 أطفال لكل امرأة. وفي الفترة 2015-2016، تلقت 50 في المائة من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة واللاتي وضعن مولوداً حياً في العامين الماضيين الرعاية السابقة للولادة أربع مرات أو أكثر، وتمثلت غاية عام 2018 في 55 في المائة، وغاية عام 2020 في 60 في المائة. وفي عام 2015، كان عدد حالات السل المكتشفة 121 حالة لكل 100 000 نسمة. وكانت الغاية لعامي 2018 و 2020 هي 196 حالة لكل 100 000 نسمة. وفي عام 2018، سجل تعداد ملاوي للإسكان والسكان وفاة 12 586 طفلاً قبل بلوغهم السنة الأولى، في حين سُجلت 11 362 حالة وفاة لأطفال بين سن سنة واحدة وأربع سنوات. وسُجل في عام 2018 ما مجموعه 2 709 - وفيات نفاسية. ويقدم **المرفق 6** مزيداً من التفاصيل عن وفيات الأطفال والوفيات النفاسية اعتباراً من عام 2018.

99- وتسليماً بأهمية الصحة المجتمعية وفرصة التصدي لتلك التحديات، وضعت وزارة الصحة والسكان أول استراتيجية وطنية للصحة المجتمعية في البلد للفترة 2017-2022. ولقد قاد قسم خدمات الصحة المجتمعية ذلك العمل بالتنسيق مع إدارة التخطيط ووضع السياسات. وترتبط هذه الاستراتيجية بالخطة الاستراتيجية الثانية لقطاع الصحة التي تؤكد على الرعاية الصحية الأولية والمشاركة المجتمعية بوصفهما مبدأين أساسيين. ولقد استرشدت عملية وضع الاستراتيجية الوطنية للصحة المجتمعية بمشاورات مكثفة. وساعد أكثر من 500 من أصحاب المصلحة على نطاق النظام الصحي بأسره، والحكومة المحلية، والمجتمعات المحلية على تسليط الضوء على مواطن القوة والتحديات، وتحديد المسائل والأنشطة الرئيسية وترتيبها حسب الأولوية، ووضع خطة التنفيذ.

100- وتمثل رؤية الاستراتيجية الوطنية للصحة المجتمعية في تحسين سبل عيش جميع الناس في ملاوي. وتمثل هذه المهمة في ضمان جودة خدمات الصحة المجتمعية المتكاملة بأسعار ميسورة، وبطرق مقبولة ثقافياً، ومناسبة علمياً، ومتاحة لكل أسرة معيشية من خلال المشاركة المجتمعية من أجل تعزيز الصحة والمساهمة في الوضع الاجتماعي الاقتصادي لجميع الناس في ملاوي.

101- وتهدف الاستراتيجية الوطنية للصحة المجتمعية إلى المساهمة، بحلول عام 2022، في تحقيق غايتين من غايات النتائج الصحية تتماشيان مع الخطة الاستراتيجية الثانية لقطاع الصحة، وهما خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 25 في المائة، أي من 64 إلى 48 حالة وفاة لكل 1 000 مولود حي، وخفض معدل الوفيات النفاسية بنسبة 20 في المائة، أي من 439 إلى 350 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي. ولتحقيق تلك الأهداف، تحدد الاستراتيجية الوطنية للصحة المجتمعية نظاماً جديداً للصحة المجتمعية في ملاوي. وفي إطار هذا النظام، تشير الصحة المجتمعية إلى مجموعة من الخدمات الصحية الأساسية الوقائية والتحفيزية والعلاجية والتأهيلية والرقابية تقدم على مستوى المجتمع المحلي بمشاركة المجتمعات الريفية والحضرية وتوليها زمام المبادرة. وتتألف هذه المجموعة من العناصر المجتمعية لمجموعة التدابير الصحية الأساسية، على النحو المحدد في الخطة الاستراتيجية الثانية لقطاع الصحة، وسيقدم العاملون في مجال الصحة المجتمعية تلك الخدمات من خلال نهج متكامل.

التغذية

102- تستند سياسة ملاوي الوطنية المتعددة القطاعات بشأن التغذية للفترة 2018-2022 إلى مبدأ الحق في الحصول على أغذية مأمونة ومغذية في جميع الأوقات، حتى في حالات الطوارئ. ولهذه السياسة ثمانية مجالات ذات أولوية تشمل الوقاية من نقص التغذية مع التركيز على الأطفال دون سن الخامسة، والمراهقات، والأطفال الملتحقين بالمدارس، والفئات الضعيفة الأخرى، ومكافحة سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة، والمراهقين، والنساء الحوامل والمرضع، والأشخاص المصابين

بفيروس نقص المناعة البشرية، والفئات الضعيفة الأخرى، وعلاج سوء التغذية الحاد والحد منه بين صفوف الأطفال دون سن الخامسة.

الحق في الغذاء

103- اعتمدت ملاوي السياسة الزراعية الوطنية لتمكين جميع الأسر المعيشية الملاوية من تلبية رغباتها في الرخاء والأمن الاقتصادي على نحو أفضل، سواء من خلال مواصلة السعي وراء سبل العيش القائمة على الزراعة أو من خلال الانخراط في قطاعات أخرى من الاقتصاد. وفي الوقت الراهن، يهيمن إنتاج الأغذية الذي يخدم في المقام الأول الاحتياجات الغذائية لأسرة المزارع على الأنشطة الزراعية التي يضطلع بها معظم سكان ملاوي. وتسعى السياسة الزراعية الوطنية إلى ضمان أن يتم ذلك الإنتاج بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

104- وتنفذ وزارة الزراعة والري وتنمية الموارد المائية برنامجاً لدعم مدخلات المزارع في جميع أنحاء البلد. ويستهدف ذلك البرنامج صغار الملاك الزراعيين الملاويين المتفرغين الذين يعانون من ضعف الموارد من جميع الفئات الجنسانية.

105- وتشير السياسة الجنسانية الوطنية لعام 2015 إلى أن الأمن الغذائي يشكل شاغلاً رئيسياً على مستوى الأسر المعيشية وعلى الصعيد الوطني في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وفي معظم الحالات، تتولى المرأة جلب الأغذية لإطعام الأسرة. ويؤدي ذلك إلى الانقطاع عن الدراسة، ولا سيما للإناث من الأطفال، لدعم جهود أمهاتهن في البحث عن الغذاء. والنتيجة المباشرة لنقص الأغذية هي سوء التغذية، ولا سيما بين النساء والأطفال، مما يشكل سبباً رئيسياً للوفيات النفاسية. وفي ضوء ذلك، تسعى السياسة الزراعية الوطنية إلى ضمان وصول النساء والفئات الضعيفة الأخرى إلى الموارد الإنتاجية والتكنولوجيات والأسواق الزراعية للمحاصيل النقدية والأمن الغذائي والتغذوي والتحكم فيها. وستكفل هذه السياسة أيضاً الحد من الاضطرابات التغذوية بين جميع الفئات الجنسانية.

الحقوق البيئية

106- تحدد السياسة الوطنية للغابات مبادئ توجيهية وبيانات سياساتية واستراتيجيات بشأن إدارة الغابات في البلد. وتتماشى هذه السياسة مع الاتفاقات والاتفاقيات الثنائية والدولية مثل إعلان ريو، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول مونتريال، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة للتجارة الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

107- ويتمثل هدف السياسة الوطنية للغابات في تحسين توفير السلع والخدمات الحرجية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لملاوي من خلال حماية الموارد الحرجية وحفظها. وتطمح تلك السياسة إلى مكافحة إزالة الغابات وتدهورها. وهي تعزز الاستراتيجيات التي ستسهم في زيادة الغطاء الحرجي بنسبة 2 في المائة على النسبة الحالية المتراوححة بين 28 و30 في المائة بحلول عام 2021، وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الحرجية القائمة.

108- وتنتهج السياسة الوطنية للغابات نهجاً شاملاً إزاء الإدارة المستدامة للغابات. وهي تستجيب على نحو كافٍ لمسائل الغابات والمياه؛ وتغير المناخ؛ والأمن الغذائي؛ وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ والشؤون الجنسانية والإنصاف؛ وتكوين الثروة؛ والتنوع البيولوجي والمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية؛ وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها؛ وآليات التنمية النظيفة. وتعترف السياسة الوطنية للغابات، من بين أمور أخرى، بأهمية تهيئة بيئة تمكينية لمشاركة جميع أصحاب

المصلحة، بما في ذلك القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية، بالتعاون مع المجتمع الدولي في مجال إدارة الموارد الحرجية.

109- ومع أنه يمكن اعتبار العديد من المسائل على أنها تعالج الإدارة المستدامة للغابات، فإن الحكومة وشركاءها سيركزون في تنفيذهم لهذه السياسة على عشرة مجالات ذات أولوية هي: الإدارة المجتمعية للغابات؛ والغابات الأصلية؛ وإدارة المحميات الحرجية، والنظم الإيكولوجية؛ وإدارة المزارع والحيارات الحرجية؛ وتنظيم الحراجة ومراقبة الجودة؛ واكتساب المعارف الحرجية وإدارتها؛ وبناء قدرات القطاع الحرجي؛ وتنمية طاقة الكتلة الأحيائية؛ وتطوير الصناعات القائمة على الغابات؛ والتعاون الإقليمي والدولي؛ وآليات التمويل. وستكفل الإدارة المستدامة للغابات استمرار توفير السلع والخدمات الحرجية، وزيادة الغطاء الحرجي، وإدارة تغير المناخ.

التحديات التي تواجه تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والدعم التقني اللازم

110- أظهر التقرير التقدم الهائل الذي أحرزته ملاوي في تنفيذ توصيات عام 2015 وحالة حقوق الإنسان عموماً. وقد أنجزت ملاوي إرساء الحقوق المدنية والسياسية إلى حد كبير. بيد أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في مجال التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحمايتها. وتشمل التحديات العامة ما يلي:

- ضعف تنفيذ القوانين والسياسات - على الرغم من أن ملاوي تفتخر بقوانين وسياسات تقدمية للغاية، لا تزال هناك فجوة كبيرة في التنفيذ؛
- محدودية الموارد - في ظل تنافس المصالح على الموارد، لم تتمكن البرامج المتعلقة بحقوق الإنسان دائماً من تصدر قائمة الأولويات. وهكذا، أثر ذلك على التقدم المحرز في تنفيذ البرامج المتصلة بحقوق الإنسان؛
- بطء وتيرة الإصلاحات المؤسسية - يفرض النظام الدستوري الجديد في ملاوي متطلبات جذرية لحقوق الإنسان على الحكومة بوصفها المدافع الرئيسي عن حقوق الإنسان. ولقد تطلب ذلك من مؤسسات الدولة إجراء إصلاحات بما يتماشى مع المثل الدستورية. ولم يتم الإصلاح المطلوب بسرعة كافية، إذ أثر ذلك على وتيرة التمتع بحقوق الإنسان وإعمالها؛
- نقص الوعي العام بالحقوق - على الرغم من التقدم المحرز في الوعي العام بالحقوق في ملاوي، لا يزال هناك نقص في الوعي بهذه الحقوق.

111- ومن خلال إنشاء قسم حقوق الإنسان، تمكنت وزارة العدل والشؤون الدستورية من تحسين كبير لتنسيقها لمسائل حقوق الإنسان على نطاق واسع، ولا سيما الإبلاغ من جانب الدولة الطرف. ومع ذلك، تستدعي الحاجة وضع نظام لمتابعة تنفيذ التوصيات. وفي هذا الصدد، ستكون هناك حاجة إلى المساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى القسم إلى وضع نظام متين للإبلاغ من جانب الدولة الطرف يكفل أن تكون التقارير اللاحقة ذات جودة عالية وأن تقدم في الوقت المحدد.